

محضر اجتماع اللجنة الاقتصادية السورية اللبنانية المشتركة [دمشق 2004/12/8]

انطلاقاً من الروابط الأخوية والتاريخية المميزة بين البلدين الشقيقين سوريا ولبنان وعلى ما نصت عليه معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق الموقعة بينهما بتاريخ 1991/5/22 وعملاً بمضمون اتفاقية التعاون والتنسيق الاقتصادي والاجتماعي المبرمة بين البلدين وعلى ما تم الاتفاق عليه في اجتماع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية المنعقدة في دمشق بتاريخ 2004/1/14 برئاسة السيدين رئيسي مجلسي الوزراء في البلدين، وبناءً على دعوة الدكتور عامر حسني لطفي وزير الاقتصاد والتجارة في الجمهورية العربية السورية قام معالي وزير الاقتصاد والتجارة في الجمهورية اللبنانية الأستاذ عدنان القصار بزيارة إلى سوريا يوم 2004/12/8، حيث عقدت اللجنة الاقتصادية المشتركة اجتماعاً في دمشق بتاريخ 2004/12/8 برئاسة السيدين الوزيرين وبحضور الأمين العام للمجلس الأعلى السوري اللبناني السيد نصري الخوري وكل من السادة:

عن الجانب اللبناني:

مدیر عام الاقتصاد والتجارة	د. فادي مكي
نائب رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة	عبد الله غندور
نائب رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة	محمد لمع
نائب رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة	روبير دباس
مستشار وزير الاقتصاد والتجارة	البيير نصر
رئيس دائرة التجارة الخارجية في وزارة الاقتصاد	مالك عاصي
وزارة الزراعة	سمير الشامي
وزارة الصناعة	سايد بو ذياب
المجلس الأعلى للجمارك	حسن حنيني
جمعية الصناعيين اللبنانيين	انطوان ريشا
ملحق إعلامي	حسين الهادي

عن الجانب السوري:

معاون وزير الاقتصاد والتجارة	د. محمد غسان الحبش
مدير العلاقات العربية في وزارة الاقتصاد والتجارة	أ. عبد الحكيم قداح
مدير التجارة الخارجية في وزارة الاقتصاد والتجارة	د. محمد فاروق النجار
مدير العلاقات العامة في وزارة الصناعة	د. علي جورية
مديرة التشريع في مديرية الجمارك العامة	ناريما الشمراني
مدير الاقتصاد الزراعي والاستثمار في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي	محمد زين الدين
معاون مدير العلاقات العربية في وزارة الاقتصاد والتجارة	محمد أحمد
معاون مدير حماية الملكية في وزارة الاقتصاد والتجارة	سامر البري
من المصرف التجاري السوري	لينا بزازه
رئيس غرفة صناعة دمشق	سامر الدبس
خازن غرفة تجارة دمشق	بهاء الدين حسن

وحضر عن الأمانة العامة كل من السيد حسن مسلم مدير مديرية المتابعة والتنفيذ والسيد خليل الشامي رئيس الدائرة الاقتصادية والمالية.

افتتح الاجتماع بكلمة ترحيبية للسيد وزير الاقتصاد والتجارة في الجمهورية العربية السورية تحدث فيها عن عمق العلاقات الثنائية بين البلدين وأشاد بالإنجازات التي تحققت في إطار الاتفاقية الموقعة بينهما، متمنياً لأعمال اللجنة التوفيق والنجاح.

وألقى معالي وزير الاقتصاد والتجارة في الجمهورية اللبنانية كلمة شكر فيها الجانب السوري على حسن الاستقبال وكرم الضيافة وأكد على العلاقات المميزة بين البلدين وضرورة تطوير العلاقات الاقتصادية بينهما وصولاً لتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي.

وأثنى الجانبان على الجهود التي يبذلها سعادة أمين عام المجلس الأعلى السوري اللبناني باتجاه دفع العلاقات الثنائية إلى آفاق أوسع وأرحب بما يلبي طموح الشعبين الشقيقين.

ثم تحدث سعادة الأمين العام مشيداً بالإنجازات المحققة في المجال الاقتصادي متمنياً تحقيق الأهداف المرجوة في إقامة سوق سورية - لبنانية مشتركة، ودعا إلى بلورة رؤية مستقبلية استراتيجية لإقامة هذه السوق.

استعرض الجانبان جدول الأعمال المقدم من الأمانة العامة للمجلس الأعلى السوري اللبناني وبعد إقراره توصلا إلى ما يلي:

1. بالنسبة للوائح السلبية في كلا البلدين:

استعرض الجانبان اللوائح السلبية في كلا البلدين واتفقا على ما يلي:

أ. التبغ والتبناك: تتم معالجته في إطار مذكرة التفاهم الموقعة بين المؤسسة العامة للتبغ في سوريا وإدارة حصر التبغ والتبناك في لبنان.

ب. السلع المقيد استيرادها بالقطاع العام السوري: ستم معالجتها لجهة السماح للقطاع الخاص السوري باستيرادها بأقرب وقت ممكن على أن يتم رفع المقترحات اللازمة للاجتماع القادم للجنة الاقتصادية والاجتماعية مع الأخذ بعين الاعتبار موضوع إعادة هيكلة الاقتصاد في سوريا، علماً بأنه قد تم السماح للقطاع الخاص باستيراد الاسمنت الأسود والأسمدة.

ج. المواد الممنوع استيرادها: لم يتبق سوى مادة المياه الطبيعية والمعدنية والمنظفات (البودرة) حيث سيتم تحرير المنظفات مع بداية عام 2005 وسيتم معالجة المياه الطبيعية والمعدنية في أقرب وقت ممكن.

د. الإسمنت الأبيض: تم الاتفاق على رفع توصية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لمعالجة هذا الموضوع على أن تقوم وزارة الاقتصاد والتجارة في سوريا بمتابعة الأمر مع الجهات السورية المختصة تمهيداً لذلك.

هـ. مادة السماد الفوسفاتي (STB): ستقوم وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية السورية بمعالجته مع الجهات المعنية في سوريا.

و. وافق الجانب اللبناني على إلغاء لائحته السلبية باستثناء الإسمنت الأسود حيث ستلغى إجازة الاستيراد المفروضة على استيراده من سوريا في 2005/1/1 على أن يبقى موضوع التبغ والتبناك خاضعاً لما نصت عليه المذكرة الموقعة بين المؤسستين المعنيتين في البلدين.

2. تطبيق الاتفاقيات الثنائية:

اتفق الجانبان على تطبيق الاتفاقيات الثنائية على السلع المحررة والمتبادلة بين البلدين وعلى السلع التي سيتم تحريرها مستقبلاً.

3. السماح للمصارف اللبنانية بالتعامل مع المصرف التجاري السوري مباشرة:

اتفق الجانبان على أن تقوم وزارة الاقتصاد والتجارة في سوريا بالتنسيق مع وزارة المالية السورية لجهة السماح للمصارف اللبنانية بالتعامل المباشر مع المصرف التجاري السوري دون إلزامها بالرجوع إلى فرع المصرف التجاري السوري في لبنان ورفع المقترحات اللازمة للجنة الاقتصادية والاجتماعية بدورتها القادمة.

4. إلغاء الرسوم ذات الأثر المماثل:

اتفق الجانبان على تطبيق الاتفاقيات الثنائية لجهة إلغاء جميع الرسوم ذات الأثر المماثل وتكليف لجنة المتابعة الاقتصادية بتصنيف الرسوم ذات الأثر المماثل ورفع الاقتراحات اللازمة بشأنها للجنة الاقتصادية والاجتماعية بدورتها القادمة.

5. تخفيض العمولات المصرفية:

أخذ الجانب اللبناني علماً بأن العمولات المصرفية في سوريا خفضت من 1.5% إلى 0.75%.

6. السماح بالاستيراد من لبنان لقاء بوالص برسم التحصيل لجميع المنتجات الوطنية المنشأ:

أحاط الجانب السوري الجانب اللبناني علماً بالتعليمات الصادرة من وزارة الاقتصاد والتجارة في سوريا التي تنص على السماح على تسديد قيم البضائع اللبنانية المنشأ المستوردة من لبنان مباشرة إلى سوريا بموجب اعتمادات مستندية أو بموجب بوالص برسم التحصيل وفق الأنظمة المصرفية المعمول بها لدى المصرف التجاري السوري.

7. تشميل المواد الأولية المتبادلة بين البلدين بالاتفاقيات الثنائية:

اتفق الجانبان على تشميل المواد الأولية ذات المنشأ الوطني المتبادلة بين البلدين بأحكام الاتفاقيات الثنائية الموقعة بينهما.

8. السماح باستيراد السلع المصنعة في لبنان والتي لا تتوفر فيها نسبة الـ 40% كقيمة مضافة في حال كان

مسموحاً استيرادها و معاملتها معاملة البضائع الأجنبية لجهة الرسوم:

اتفق الجانبان على إحالة هذا الموضوع إلى لجنة المتابعة الاقتصادية لدراسته من قبل الفنيين ورفع المقترحات اللازمة.

9. السماح باستيراد الملح الخام اللبناني المنشأ معفى من الرسوم الجمركية:

أفاد الجانب السوري بعدم وجود قرار في سوريا يمنع استيراد هذه المادة من لبنان و وعد بمراجعة الجهات المعنية للاستفسار عن هذا الموضوع، وطلب الجانب السوري من الجانب اللبناني موافقته بنسخة عن قراره إعفاء الملح الخام السوري المصدر إلى لبنان من الرسوم الجمركية و وعد الجانب اللبناني تلبية الطلب.

10. موضوع التأمين الإلزامي على السيارات الداخلة إلى البلدين:

اتفق الجانبان على أن تتولى وزارة الاقتصاد والتجارة في الجمهورية اللبنانية دعوة الجهات المعنية بالتأمين في البلدين لعقد اجتماع في بيروت لوضع آلية من أجل تطبيق التأمين الإلزامي على السيارات الداخلة إلى كلا البلدين.

11. توقيع مذكرة تفاهم حول تبادل التسهيلات لإقامة المعارض:

اتفق الجانبان على توقيع مذكرة تفاهم بين وزارتي الاقتصاد والتجارة في كلا البلدين لتقديم التسهيلات للمعارض التي يقيمها أي من الطرفين على أراضي الطرف الآخر.

12. حماية الملكية الفكرية:

أ. رحب الجانبان بالتوقيع على مذكرة تفاهم حول سبل معالجة الصعوبات التي تعترض آلية العمل في مضمار حماية الملكية التجارية والصناعية في الجمهورية العربية السورية والجمهورية اللبنانية.

ب. اتفق الجانبان على إعادة تشكيل اللجنة المشتركة لحماية الملكية الفكرية وتفعيلها وتكليفها بإعادة دراسة مشروع الاتفاقية بشأن حماية الملكية الفكرية على أن تكون هذه اللجنة برئاسة معاون وزير الاقتصاد والتجارة عن الجانب السوري و مدير عام الاقتصاد والتجارة عن الجانب اللبناني.



13. تشكيل لجنة مشتركة لوضع تصور مستقبلي حول العلاقات الاقتصادية بين البلدين ووضع خطة مرحلية زمنية لتحقيق السوق السورية - اللبنانية المشتركة:

اتفق الجانبان على تشكيل اللجنة برئاسة معاون وزير الاقتصاد والتجارة عن الجانب السوري ومدير عام الاقتصاد والتجارة عن الجانب اللبناني وإعلام الأمانة العامة للمجلس الأعلى السوري اللبناني بأسماء أعضاء الجانبين في هذه اللجنة.

14. اجتماعات لجنة المتابعة الاقتصادية:

قررت اللجنة تكثيف اجتماعات لجنة المتابعة الاقتصادية على أن تعقد اجتماعها القادم بتاريخ 2004/12/30 لبحث مختلف المواضيع التي كلفت بمتابعتها.

حرر ووقع في دمشق من ثلاث نسخ باللغة العربية بتاريخ 2004/12/8.

وزير الاقتصاد والتجارة
في الجمهورية العربية السورية
عامر حسني لطفي

الأمين العام
للمجلس الأعلى السوري اللبناني
نصري الخوري

وزير الاقتصاد والتجارة
في الجمهورية اللبنانية
عدنان القصار